جرى في الاشباه كالحاوي ووجهه ان تعليق الابراء باطل على الجديد
وطلاق الزوج طمعا في البراءة من غير لفظ صحيح في الالتزام يوجب عوضا
ووقوعه بائنا بمهر المثل هو ما نقله الرافعي آخر الباب الخامس من الخلع
عن فتاوي القاضي حسين وعلله بما مر قال الاسنوي ووقوع الطلاق
رجعيا هو المشهور في بنائه على الجديد من قولي الشافعي رضي الله عنه
وكونه مذكورا في المصنف ومقابله في الفتاوي لا يعتد به المذهب قطعا
ان قلت عن والده ان كثيرا مما يقع في الفتاوي لا يعتقده المذهب قطعا
هذا تقدم ما يعلقه القاضي حسين وتصانيف شيخه وشامل ابن الصباغ
وتهذيب البغوي والجواب ذلك على ما في فتاويهم عند التعارض الى آخر
ما ذكره في التوشيح وقال ابن الرفعة كابن ابي الدم وقوع الطلاق بائنا بمهر
المثل هو الحق وهو ما في فتاوي القاضي حسين والغزالي وابن الصلاح واختاره
العمراني وجزم به الخوارزمي واعتمده السبكي وجرى به ابن المقري في الروض
اواخر باب الخلع بعد جزمه اوائل الباب الرابع بالاول قلت وهو مبني
على الجديد ايضا ولا بوقوع الطلاق في مقابلة البراءة لا بمهر المثل وقال
ابن الرفعة كالزركشي والبلقيني التحقيق المعتمد الفرق بين علم الزوج بعدم
صحة الابراء وظن صحته فيقع رجعيا في الاولى وبائنا في الثانية بمهر
المثل وهو مبني على الخلاف الذي اشار اليه الازرقي وقوله وبه افتى
اي بوقوع الطلاق بائنا بمهر المثل مبني على هذا الخلاف المذكور في المسئلة
المشبهة بها وبذلك يسهل الامر فيما رأيته من كثرة الفتاوي المتظافرة
على ذلك من غير ذكر ما اخذه **وقولكم** حفظكم الله نعم رأيت فيها
مسألة اذا قال لزوجها بذلت لك صداقي على طلاقي فقال لها محيبا انت طالق
ان صحت براءتك الخ ما ذكرتم قلت وقفت على فتاوي اخرى للفقيه
الصالح احمد بن موسى عجيل في هذه المسئلة بعينها وصورتها قالت بذلت
صداقي على طلاقي فقال لها محيبا ان صحت براءتك فانت طالق فهل يقع
الطلاق اجاب بما لفظه لا يقع الطلاق لانه علقه على البراءة والبذل
غير البراءة ولهذا لو حلفت لا بذلت فابرأت او ابرأت فبذلت لم تحنث
قال السايل فان كان مراده ان صحت براءتك اي صح بذلك فما حكم اذا نوى
نوى شيأ لا يحتمله اللفظ لم يلتفت الى نيته لانها نيته بالنطق فان

البراءة

البراءة بالبذل تابعه واقعه بعد تمام الطلاق والطلاق اذا علق بشئ وجب
ان يكون تابعا ويكون مقدما على الطلاق وهذا شئ متناقض اه قلت وهو
الذي اشار اليه شيخنا قدس الله روحه في مبحث كون البذل لا يستعمل في
الابراء كما سيأتي في قوله ويكون مقدما على الطلاق مبنيا على احد قولين
مشهورين للاصوليين ان العلة هل تقارن معلولها ام يعتقبها وليس
هذا محل بسط ذلك **وقولكم** رضي الله عنكم واجاب الفقيه اسمعيل بن احمد
النحلي فان المسئلة مذكورة كذلك في فتاويه وكان من اقران علي بن احمد
الاصبحي اوايل جوابها وبعد فهذه مسايل وردت من لدن الفقيه العالم
الصالح الاخ في الله تعالى المحب فيه ابي الفدا اسمعيل بن احمد البجلي نفعنا الله بمذاكرته
فيها وطلب من حضرتي الجواب مع اضطراب الحال وتقسيم البال فليعرضها
المولى الفقيه اليده وجميع من وقف عليها على خواطرهم الزكية فما صح
منها فهو الصحيح وما سقم فهو راجع الى اهله والله المستعان اه قلت
وانما ذكرت ذلك لما فيه من عجيب اطناسبه والناس كل هنا بالمذكور في هذه
المخاطبة والفقيه اسمعيل هذا اسئلته اجاب عليها ابو شكيل وهي
مشهورة **وقولكم** رضي الله عنكم لم اجد بعد التتبع الشديد من افتى بوقوع
الطلاق رجعيا فيما اذا بذلت صداقها على طلاقها الى آخر ما ذكرتموه قلت
يكفي كونه مبنيا على القانون المذهبي وله بذلك العز الاتي ايجمع انظم الى
ذلك من تقريم شيخنا في مصنفاته وفتاويه ورده لمعترض عليه يعلم مما
سيأتي في ماخذ الصراحة ان شاء الله تعالى واباحه **وقولكم** رضي الله عنكم
بل وجدت في كلام الازرقي وغيره انه يقع بائنا ويبرأ الزوج الى آخر ما ذكرتم
فصرتم في ذلك غير انه مبني على احد الوجهين في ملقس عليها كما مر التنبيه
على هذه الدقيقة والاشارة اليها بقولي وبذلك يسهل الامر فيما رأيته من
كثرة الفتوى **وقولكم** رضي الله عنكم ان معنى كلام الازرقي ان براءة الزوج
متوقفة على طلاقه وليس البراءة معلقة كيف يستقيم هذا مع قوله فيقع
رجعيا عند بعضهم وبائنا عند بعضهم وبل الفتوى اه **وقولكم** رضي الله
عنكم بعد ان ذكرتم جواب الاهدل رحمه الله وان قوله يتجه ان يكون بناء على
ان طلاق الخلع يقتضي ثبوت المال الى آخره قوله ويتجه الخ صريح ان هذا
الصيغة تستعمل في الخلع فهي كقولها خالعني على صداقي قلت هذه الطرحة

Copyright © King Saud University